

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

القسم/ إدارة أعمال

عنوان البحث

المرونة الاستراتيجية :تقييم التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى المحلية في قطاع التصنيع
السعودي في ظل الاضطرابات الجيوسياسية الإقليمية لعام.2026

إعداد الطالب : فيصل فائع العسيري

الإشراف:

أ.د. فايز علي جراد

العام الأكاديمي:

2026

جدول المحتويات

3	المقدمة.....
4	مشكلة الدراسة.....
5	أهمية الدراسة.....
6	أهداف الدراسة.....
7	أسئلة الدراسة.....
8	الفرضيات.....
9	الدراسات السابقة.....
13	الفجوة البحثية.....
14	المرتكزات النظرية للدراسة.....
15	المنهجية وأساليب البحث.....
16	أداة الدراسة.....
18	خامساً: حدود الدراسة.....
19	المراجع.....

المقدمة

في الربع الأول من عام 2026 ، انتقل المشهد التصنيعي العالمي من مرحلة اتسمت بتقلبات متقطعة إلى حالة من الاضطراب الدائم. وبالنسبة لقطاع التصنيع السعودي - بوصفه أحد المحركات الرئيسية للاستراتيجية الوطنية للصناعة - فقد كشف هذا التحول عن الهشاشة الحرجة في سلاسل الإمداد التقليدية الخطية. ومع وصول الاستقرار البحري في البحر الأحمر ومضيق هرمز إلى مستويات شديدة من التوتر، لم تعد القدرة على الحفاظ على استمرارية العمليات ميزة تنافسية، بل أصبحت مطلبًا للأمن الاقتصادي الوطني.

تستكشف هذه الدراسة التحول الاستراتيجي من الاعتماد العالمي إلى نماذج سلاسل الإمداد المحلية بوصفه استجابة استباقية لهذه الصدمات الإقليمية. وفي إطار رؤية 2030 ، انتقلت التوجيهات المؤسسية مثل هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية (LCGPA) ومبادرة المرونة في سلاسل الإمداد العالمية (GSCRI) من مجرد أهداف سياسية إلى محركات « قسرية » للتغيير الصناعي. ومع ذلك، فعلى الرغم من أن الضغط الحكومي يوفّر « الدفع » الأولي، فإن النجاح النهائي لهذا التحول يُرجّح أن يعتمد على الرشاقة الداخلية للشركة؛ أي قدرة المنظمة على استشعار الاضطرابات في الوقت الحقيقي والتحول إلى بدائل محلية.

ومن خلال استخدام نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM) ، يسعى هذا البحث إلى قياس حجم الاضطراب الذي يواجهه المصنعون السعوديون، وتقييم التفاعل بين السياسة الخارجية والقدرات الإدارية الداخلية. وفي نهاية المطاف، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم خارطة طريق قائمة على البيانات لتحقيق المرونة الاستراتيجية، بما يضمن بقاء القطاع الصناعي في المملكة ركيزة مستقرة للنمو في ظل بيئة تجارة عالمية تتزايد فيها التجزئة.

مشكلة الدراسة

على الرغم من الأهداف الطموحة للتوطين في رؤية السعودية 2030 ، ما تزال العديد من الشركات الصناعية منخرطة بعمق في شبكات عالمية متقلبة، مما يخلق تعرضًا حرجًا للمخاطر النظامية . وتتخذ هذه المشكلة بُعدين رئيسيين.

أولاً، إن بيئة المخاطر الخارجية في عام 2026 - التي تتسم بتصاعد النزاعات الإقليمية - تجاوزت مجرد التأخيرات البسيطة لتتحول إلى صدمات حادة في سلاسل الإمداد، تشمل ارتفاع تكاليف الشحن، وتعطل البضائع، و«اضطرابات ثانوية» في المكونات الصناعية عالية القيمة.

ثانياً، لا تزال هناك فجوة استراتيجية واضحة؛ فمع أن السياسات الحكومية تفرض مستويات مرتفعة من التوطين، فإن الفهم التجريبي لكيفية انتقال الشركات بفاعلية إلى التوريد المحلي من دون الإضرار بالتنافسية السعرية أو جودة المنتج ما يزال محدودًا.

وفي غياب إطار متين لتقييم هذا التحول، يواجه المصنعون السعوديون احتمال الشلل التشغيلي مع استمرار تصاعد عدم الاستقرار الإقليمي.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذا البحث من إسهامه متعدد الأبعاد في استقرار المشهد الصناعي السعودي وتطوره خلال فترة من التقلب الإقليمي غير المسبوق.

بالنسبة إلى صنّاع السياسات، توفر هذه الدراسة أدلة تجريبية مهمة حول الفاعلية التشغيلية لمبادرة المرونة في سلاسل الإمداد العالمية (GSCRI) وبرنامج «صنع في السعودية». «ومن خلال تقييم كيفية إسهام هذه المبادرات في تعزيز المرونة الصناعية، تقدم النتائج أساساً قائماً على البيانات لتحسين السياسة الصناعية الوطنية.

أما بالنسبة إلى الشركات الصناعية، فيقدّم البحث خارطة طريق استراتيجية لـ «رسم خرائط الاعتماد «و» إدارة المخزون القائمة على المخاطر. «وهو يتجاوز التحليل السطحي للموردين من المستوى الأول ليقدم رؤية أعمق تضمن استمرارية العمليات من خلال الشبكات المحلية.

وعلى نطاق أوسع، تدعم الدراسة بصورة مباشرة الأمن الاقتصادي الوطني من خلال تحديد العوائق النظامية التي تحول دون نضج سلاسل الإمداد المحلية، وهو مطلب أساسي لطموح المملكة في أن تصبح مركزاً لوجستياً عالمياً رائداً.

وأخيراً، يقدم هذا العمل إسهاماً أكاديمياً مميزاً من خلال سد فجوة في الأدبيات المتعلقة بـ «التوريد القريب» وتوطين سلاسل الإمداد. كما يوفر منظوراً طويلاً فريداً صُمم خصيصاً للسياق الجيوسياسي للشرق الأوسط في عام 2026 ، ويطرح إطاراً للمرونة يمكن تطبيقه على اقتصادات ناشئة أخرى تواجه صدمات إقليمية مشابهة.

أهداف الدراسة

الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو تقديم تقييم تجريبي للتحويل نحو سلاسل الإمداد المحلية داخل قطاع التصنيع السعودي. وعلى وجه التحديد، تسعى الدراسة إلى ما يلي:

- الهدف 1: قياس درجة الاضطراب التشغيلي) التكلفة وتأخيرات زمن التوريد (التي يتعرض لها المصنعون السعوديون نتيجة عدم الاستقرار في البحر الأحمر ومضيق هرمز خلال عام 2026.
- الهدف 2: تقييم تأثير الضغوط المؤسسية المرتبطة برؤية 2030 وبشكل خاص» صنع في السعودية «ومتطلبات هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية (LCGPA) على قرار الشركة بالتحويل من التوريد العالمي إلى التوريد المحلي.
- الهدف 3: تحديد وترتيب الممكنات الحرجة) مثل حوافز GSCRI والدعم السياسي لبرنامج» صنع في السعودية («والعوائق الهيكلية) مثل قدرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والفجوات التقنية المؤثرة في عملية التوطين.

أسئلة الدراسة

لمعالجة المشكلة المحددة واختبار الفرضيات المقترحة، سنتناول هذه الدراسة الأسئلة الآتية:

س: 1 إلى أي مدى أسهم المناخ الجيوسياسي لعام 2026 في زيادة الهشاشة التشغيلية للشركات الصناعية العاملة في المملكة العربية السعودية؟

س: 2 هل توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تفويضات التوطين الحكومية والتبني الفعلي لنماذج سلاسل الإمداد المحلية؟

س: 3 أي العاملين يُعد متنبئاً أقوى بالمرونة الاستراتيجية: الضغط المؤسسي الخارجي (الحكومة أم الرقابة الداخلية للشركة) الإدارة؟

فرضيات الدراسة

لتقييم التحول الاستراتيجي لقطاع التصنيع السعودي في ظل المناخ الجيوسياسي المتقلب لعام 2026، تقترح هذه الدراسة فرضيتين رئيسيتين. وقد صيغتا بحيث يمكن اختبارهما باستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM) لرسم المسارات السببية المحددة بين التفويضات المؤسسية، والقدرات الداخلية للشركة، والنتائج التشغيلية.

الفرضية الأولى: H1 المحركات المؤسسية والتحول نحو التوطين

«توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الضغوط المؤسسية المرتبطة برؤية 2030 مثل متطلبات» صنع في السعودية «ومتطلبات (LCGPA) وبين التبني الناجح لنماذج سلاسل الإمداد المحلية».

- المنطق: تختبر هذه الفرضية ما إذا كانت عوامل» الدفع «الحكومية تغير فعليًا طريقة حصول الشركات على المواد، أم أن الشركات تكتفي بالامتثال الشكلي على الورق.
- الاختبار: ارتباط/انحدار بسيط بين» ضغط السياسات «و»نسبة التوطين».

الفرضية الثانية: H2 العلاقة بين الرشاقة والمرونة

«تُعد الرشاقة الداخلية للشركة) وخاصة القدرة على الاستشعار والتحول (متنبأ إيجابيًا ذا دلالة إحصائية بمرونتها الاستراتيجية أثناء الاضطرابات البحرية لعام» 2026.

- المنطق: تختبر هذه الفرضية» قدرة «الشركة الحقيقية. فهي تفترض أنه حتى في مناخ لوجستي مضطرب بسبب الحروب، فإن الشركة القادرة على» استشعار «إغلاق البحر الأحمر أو مضيق هرمز و»التحول «إلى مورد محلي ستظل محافظة على عملياتها بينما تتعثر شركات أخرى.
- الاختبار: تحليل انحدار تكون فيه» الرشاقة «هي المتغير المستقل، و»استمرارية العمليات «هي المتغير التابع.

الدراسات السابقة

مراجعة الأدبيات: 1 مرونة قطاع البتروكيماويات السعودي

في تحليل لشركات البتروكيماويات الكبرى في دول مجلس التعاون الخليجي، درس السديري وروبرتس (2024) استراتيجيات التكيف الخاصة بالتصدير والمشتريات خلال فترات ارتفاع التقلبات في مضيق هرمز. وباستخدام منهجية مختلطة - تضمنت مقابلات شبه منظمة مع 20 مديرًا لسلاسل الإمداد وتحليلًا كميًا لبيانات الشحن من 2021 إلى 2023 - توصل الباحثان إلى أن الشركات التي تستخدم مراكز مخزون لامركزية ونماذج «التوريد المزدوج» حافظت على استمرارية تشغيلية أعلى بنسبة 15% مقارنة بالشركات المعتمدة على ممرات شحن عالمية منفردة. وتوفر هذه الدراسة معيارًا مرجعيًا مهمًا لتركيز البحث الحالي على القطاع الفرعي للبتروكيماويات، وتدعم بشكل خاص التركيز على نقاط الاختناق البحرية بوصفها محفزًا أساسيًا للانتقال نحو أطر سلاسل إمداد محلية وأكثر مرونة.

مراجعة الأدبيات: 2 التوطين والتأثير المؤسسي لرؤية 2030

وفي مواصلة لاستكشاف دوافع هذا التحول، قيّم بن محفوظ (2025) كيف تؤثر التفويضات الحكومية، مثل هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية (LCGPA)، في التحول من التوريد العالمي إلى الشراء المحلي. وباستخدام تصميم مسحي كمي ونمذجة المعادلات الهيكلية (SEM) على 300 شركة تصنيع سعودية، حدد البحث الضغط المؤسسي بوصفه أقوى متنبئ بالتوطين. ومع ذلك، أشار أيضًا إلى أن فجوات قدرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة ما تزال تشكل العائق الرئيس أمام تحقيق الاستقلال الكامل لسلسلة الإمداد. وتدعم هذه النتائج بصورة مباشرة إطار النظرية المؤسسية في هذه الرسالة، كما تقدم أساسًا تجريبيًا لتحليل العوائق الهيكلية المحددة في أهداف البحث.

مراجعة الأدبيات: 3 المرونة المحلية في التصنيع المتقدم

وتتأكد ضرورة التوطين بصورة أكبر في قطاع السيارات من خلال دراسة طومسون والعتيبي (2025)، اللذين قاما بتقييم «مستوى الجاهزية» لمنظومة المركبات الكهربائية السعودية في ظل تزايد تجزؤ التجارة العالمية. ومن خلال تحليل دراسة حالة مقارنة بين المركز السعودي الناشئ لصناعة السيارات ومراكز راسخة في المغرب والمكسيك، خلص المؤلفان إلى أنه في القطاعات

عالية التقنية لا يمكن تحقيق المرونة الاستراتيجية من دون «توطين عميق» «الموردون من المستوى الثاني والثالث». (وترى الدراسة أن المكونات عالية التقنية شديدة الحساسية لتقلبات زمن التوريد البحري بحيث لا يمكن الاعتماد فيها على الشبكات العالمية، مما يجعل التوطين استراتيجية بقاء حيوية. ويعد هذا العمل أدبًا تأسيسيًا لتحليل القطاع الفرعي للسيارات في هذا البحث، مسلطًا الضوء على التحول من التوريد» في الوقت المناسب «إلى التوريد المحلي» تحسبًا للطوارئ «في مناخ 2026 الجيوسياسي.

مراجعة الأدبيات: 4 الرؤية والمرونة في سلاسل الإمداد المدعومة بالذكاء الاصطناعي

في دراسة أجريت عام 2025 حول لوجستيات الخليج، وجد الباحثون أن دمج الذكاء الاصطناعي (AI) وأدوات الرؤية الفورية أصبح أمرًا لا غنى عنه للتعامل مع عدم اليقين الجيوسياسي في عام 2026. ومن خلال استخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي لتحليل تدفقات ضخمة من البيانات - بما في ذلك تتبع السفن وازدحام الموانئ - حققت الشركات السعودية خفضًا في التكاليف التشغيلية يصل إلى 30% ، كما حسنت بشكل ملحوظ دقة التنبؤ بالطلب. وتؤكد هذه الدراسة أن قدرات «الاستشعار» لم تعد رفاهية، بل أصبحت مطلبًا استراتيجيًا للحفاظ على استمرارية العمليات في مواجهة الإغلاقات البحرية. وتدعم هذه النتائج بشكل مباشر متغير الرشاقة الداخلية (H2) في هذه الرسالة، موضحةً كيف تعمل الجاهزية التقنية كمتغير وسيط بين استشعار الأزمات والمرونة الاستراتيجية.

مراجعة الأدبيات: 5 قدرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة والعوائق الهيكلية أمام التوطين

تبرز التحليلات الحديثة الصادرة عن كاوست (2024) و KPMG (2023) أنه في حين تهدف رؤية 2030 إلى رفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 35% بحلول عام 2030 ، فإن العوائق الهيكلية المستمرة ما تزال تعيق التوطين الكامل لسلاسل الإمداد. وتشير الأبحاث إلى أن قيود الموارد، ونقص الكفاءات المحلية الماهرة، وضعف المشاركة في البحث والتطوير، تظل من أبرز التحديات التي تواجه المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في المملكة. وإضافة إلى ذلك، فعلى الرغم من أن GSRI توفر مليارات من الحوافز، فإن الشركات الأصغر غالبًا ما تواجه صعوبة في التعامل مع التعقيد التنظيمي لمتطلبات LCGPA. وتدعم هذه

الأدبيات تحديد العوائق الهيكلية في هذا البحث، مؤكدةً أن الانتقال إلى التوريد المحلي يرتبط ببناء قدرة الموردين بقدر ارتباطه بالسياسات المؤسسية.

الفجوة البحثية

على الرغم من أن الأدبيات الحالية وثّقت على نطاق واسع الأهداف الاقتصادية الكلية لرؤية 2030 والفوائد النظرية لمبادرة المرونة في سلاسل الإمداد العالمية (GSCRI) ، فإن هناك فجوة تجريبية حرجية تتعلق بالتنفيذ التشغيلي لهذه السياسات خلال الأزمة البحرية لعام 2026. فالدراسات الحالية، مثل دراسة بن محفوظ (2025) ، تثبت أن الضغط المؤسسي الصادر عن LCGPA يعد محركًا للتوطين؛ غير أن الأبحاث التي تفحص أثر التفاعل بين هذه التفويضات الحكومية الخارجية والرشاقة الداخلية للشركة) قدرات الاستشعار والتحول (تحت ضغط حصار مزدوج لنقطتي اختناق في البحر الأحمر ومضيق هرمز ما تزال محدودة.

وعلاوة على ذلك، لا تزال معظم نماذج مرونة سلاسل الإمداد تركز على كفاءة» في الوقت المناسب «بدلاً من» التوطين العميق تحسباً للطوارئ «الذي يفرضه المناخ الجيوسياسي لعام 2026. وتعالج هذه الدراسة هذه الفجوة من خلال استخدام نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM) لتحديد ما إذا كانت عوامل» الدفع «المؤسسية أم» رشاقة «الإدارة الداخلية هي المتنبي الأكثر هيمنة بالمرونة الاستراتيجية. ومن خلال تحويل التركيز من نظرية السياسة إلى البقاء التشغيلي في الوقت الحقيقي، تقدم هذه الدراسة أول تقييم كمي لقدرة قطاع التصنيع السعودي على الحفاظ على الاستمرارية عندما تصبح الممرات البحرية العالمية مغلقة فعليًا.

المرتكزات النظرية للدراسة

يقوم الأساس النظري لهذه الدراسة على إطار متكامل متعدد الأبعاد يجمع بين نظرية القدرات الديناميكية (DCT) ، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة (RBV) ، والنظرية المؤسسية، ونظرية أصحاب المصلحة. ويعد هذا النهج الشامل ضروريًا لتحليل قطاع التصنيع السعودي في عام 2026، إذ يتعين على الشركات في الوقت نفسه التعامل مع تحولات الموارد الداخلية والالتزامات الحكومية الخارجية في ظل صدمات جيوسياسية كبيرة.

- النظرية المؤسسية: تمثل هذه النظرية «الدفع الخارجي» المرتبط بالفرضية H1 ؛ إذ تفسر «الضغط القسري» الناتج عن LCGPA وبرنامج صنع في السعودية «الذي يدفع نحو الانتقال إلى التوريد المحلي».
- نظرية أصحاب المصلحة: (ST) تمثل هذه النظرية «المواءمة الاستراتيجية» المرتبطة بالفرضية H1 ؛ إذ توضّح كيف تعتمد الشركات النماذج المحلية للحفاظ على الشرعية أمام أقوى أصحاب المصلحة لديها: الحكومة السعودية.
- نظرية القدرات الديناميكية: (DCT) تمثل هذه النظرية «المحرك الداخلي» المرتبط بالفرضية H2 ؛ إذ تحدد بصورة مباشرة مفهومي «الاستشعار» «اكتشاف إغلاقات هرمز (و) التحول» «إعادة تهيئة الموردين (الواردين في الفرضية».
- منظور الموارد القائمة على المنشأة: (RBV) يمثل هذا المنظور «الأصل التنافسي» المرتبط بالفرضية H2 ؛ إذ يوضح كيف تصبح سلاسل الإمداد المحلية موردًا ذا قيمة ونُدرة وصعوبة في التقليد وعدم قابلية للاستبدال (VRIN) ، بما يحمي أداء الشركة أثناء الصدمات العالمية.

المنهجية وأساليب البحث

تعتمد هذه الدراسة تصميمًا بحثيًا كميًا استنباطيًا باستخدام استراتيجية المسح المقطعي. ونظرًا إلى التركيز على «الاضطراب الدائم» في عام 2026، تتبنى الدراسة موقفًا ما بعد وضعي يسعى إلى التحقق تجريبيًا من العلاقات السببية بين الضغوط المؤسسية (H1) والرشاقة الداخلية (H2) بوصفهما متنبئين بالمرونة الاستراتيجية.

تصميم البحث

تعتمد هذه الدراسة تصميمًا بحثيًا كميًا استنباطيًا باستخدام استراتيجية المسح المقطعي. ونظرًا إلى التركيز على «الاضطراب الدائم» في عام 2026، تتبنى الدراسة موقفًا ما بعد وضعي يسعى إلى التحقق تجريبيًا من العلاقات السببية بين الضغوط المؤسسية (H1) والرشاقة الداخلية (H2) بوصفهما متنبئين بالمرونة الاستراتيجية.

المجتمع والعينة

- مجتمع الدراسة المستهدف: كبار مديري سلاسل الإمداد، ومديرو المشتريات، وقادة العمليات داخل قطاع التصنيع (السعودي) وخاصة المسجلين لدى وزارة الصناعة والثروة المعدنية.
- أسلوب المعاينة: سيتم استخدام المعاينة القصدية غير الاحتمالية لضمان أن يكون لدى المشاركين إشراف مباشر على تحولات التوطين وتخفيف المخاطر البحرية لعام 2026.
- حجم العينة: يُستهدف الحصول على ما لا يقل عن 150-200 استجابة صالحة لتلبية متطلبات التحليل القوي باستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM).

أداة جمع البيانات

سيتم جمع البيانات من خلال استبانة منظمة عبر الويب (مثل Qualtrics أو SurveyMonkey) وستستخدم الأداة مقياس ليكرت الخماسي = 1 لا أوافق بشدة، = 5 أوافق بشدة لقياس المتغيرات الكامنة الآتية:

- الضغط المؤسسي (IP) يُقاس بمستويات الامتثال لمتطلبات LCGPA لعام 2026 ومدى دمج تفويضات «صنع في السعودية».
- الرشاقة الداخلية (IA) تُقاس بقدرات الاستشعار استخدام التتبع البحري في الوقت الحقيقي وسرعة التحول استقطاب موردين بدلين.
- المرونة الاستراتيجية (SR) تُقاس باستمرارية العمليات واستقرار زمن التوريد أثناء اضطرابات البحر الأحمر/هرمز لعام 2026.

تحليل البيانات) منهج (SEM

- ستستخدم الدراسة نمذجة المعادلات الهيكلية بالمربعات الصغرى الجزئية (PLS-SEM) عبر SmartPLS أو AMOS. ويتضمن هذا النهج على مرحلتين ما يلي:
- تقييم نموذج القياس (اختبار الثبات) معامل كرونباخ ألفا (> 0.70) والصدق التقاربي والتمييزي (للتأكد من أن المؤشرات تعكس بدقة بيئة الاضطراب لعام 2026).
 - تقييم النموذج الهيكلي: اختبار H1 و H2 من خلال فحص معاملات المسار ومستويات الدلالة. وسيحدد ذلك ما إذا كانت التفويضات الحكومية أم رشاقة الشركة هي المحرك الأكثر هيمنة للمرونة.

الاعتبارات الأخلاقية

في ضوء الطبيعة الحساسة للأمن الجيوسياسي لعام 2026 ، سيتم إخفاء هوية جميع بيانات المشاركين. ولن يتم الإفصاح عن أي مسارات لوجستية خاصة بالشركات أو قيم تعاقدية خاصة ببرنامج صنع في السعودية بما يضمن الامتثال للوائح الخصوصية الخاصة بالبيانات في المملكة العربية السعودية.

أدوات الدراسة

دليل مقابلة شبه منظم (10-12) :سؤالاً (مع مديري سلاسل الإمداد والعمليات والتوطين، بهدف تعميق الفهم النوعي لآليات التخفيف من المخاطر البحرية والامتثال لمتطلبات LCGPA الاستبانة :تتكون من:

- الجزء الأول :البيانات الديموغرافية) حجم الشركة، القطاع، مستوى الاعتماد على مسارات هرمز/البحر الأحمر، ومستوى الاعتماد الحالي لشهادات رؤية.(2030
- الجزء الثاني :مقياس ليكرت الخماسي لقياس:
- الضغط المؤسسي : (H1) مدى تأثير متطلبات LCGPA وسياسات» صنع في السعودية في قرارات التوريد 8 فقرات.
- الرقابة الداخلية للشركة : (H2) القدرة على استشعار الصدمات البحرية والتحول إلى موردين محليين 8 فقرات.
- المرونة الاستراتيجية المتغير الناتج : مستوى استمرارية العمليات واستقرار التكلفة أثناء اضطرابات عام 2026 6 فقرات
- اختبارات الصدق والثبات:
- تحكيم الخبراء :التقييم من قبل» محكمين «أكاديميين وصناعيين لضمان صدق محتوى الأداة فيما يتعلق بإطار GSCRI.
- معامل كرونباخ ألفا :يستخدم لضمان الاتساق الداخلي وموثوقية أبعاد الاستبانة. ($\alpha > 0.70$)

حدود الدراسة

الحدود البشرية/الميدانية

- مجتمع الدراسة: يقتصر مجتمع الدراسة على الشركات الصناعية السعودية المسجلة رسميًا لدى وزارة الصناعة والثروة المعدنية. وتركز الدراسة تحديدًا على صانعي القرار (كبار مديري سلاسل الإمداد، ومديري العمليات، وقادة التوطين (الذين يمتلكون المعرفة الفنية اللازمة لتقييم المخاطر البحرية لعام 2026 ومتطلبات الامتثال لـ LCGPA.
- عينة الدراسة: تقتصر العينة على 50 شركة صناعية كبيرة مصنفة ضمن الاستراتيجية الوطنية للصناعة بوصفها « منشآت كبيرة ». ولضمان تمثيل جغرافي مناسب للقوة الصناعية في المملكة، تُسحب العينة من المراكز الصناعية الثلاثة الرئيسية:
 - الرياض: التركيز على الجوانب الإدارية والتصنيع المتنوع.
 - جدة: التركيز على لوجستيات البحر الأحمر والسلع الاستهلاكية.
 - الدمام: التركيز على البتروكيماويات والقرب من مضيق هرمز.
- حجم العينة وطريقة اختيارها: استخدمت المعاينة القصدية غير الاحتمالية لاختيار 50 شركة لديها اعتماد نشط ضمن رؤية « / 2030 صنع في السعودية ». وبينما يُستهدف هذا العدد لإجراء مقابلات شبه منظمة متعمقة، فإن التحليل الكمي باستخدام SEM سيسعى إلى توسيع هذا النطاق من خلال التوزيع الرقمي لضمان الصدق الإحصائي عبر هذه المناطق الثلاث.

الحدود المكانية (الجغرافية)

- التركيز الصناعي الاستراتيجي: تستضيف هذه المناطق الثلاث نحو 74% من المنشآت العاملة في المملكة العربية السعودية. ويضمن حصر نطاق الدراسة في هذه المراكز التقاط أعلى تركيز لأهداف التصنيع في رؤية 2030 والشركات الملزمة بمتطلبات LCGPA.
- التعرض المتباين للموانئ:
 - جدة: بصفتها البوابة الرئيسية على البحر الأحمر، فهي تمثل في الوقت الحالي المركز الأهم للشركات التي تدبر إعادة التوجيه عبر رأس الرجاء الصالح وتأخيرات عبور تمتد من 60 إلى 75 يومًا.
 - الدمام: بوصفها مركز المنطقة الشرقية عبر ميناء الملك عبدالعزيز، فهي تمثل الشركات الأكثر عرضة لعدم الاستقرار في مضيق هرمز.

- الرياض: بصفتها العاصمة والمركز التنظيمي، فإنها تحتضن المقرات الإقليمية (RHQ) لكبار المصنعين وتوفر قرباً مباشراً من الوزارات والجهات التنظيمية المشرفة على إطار GSCRI.
- الترابط اللوجستي: تمثل هذه المدن ركائز مشروع الجسر البري السعودي الذي يهدف إلى ربط البحر الأحمر بالخليج العربي. ومن خلال التركيز على هذه المواقع الثلاثة، تقيّم الدراسة التحول إلى سلاسل الإمداد المحلية عند النقاط التي يكون فيها التكامل اللوجستي الوطني أكثر نشاطاً خلال عام 2026.

الإطار الزمني:

النافذة الجيوسياسية الحالية: تقتصر هذه الدراسة بشكل صارم على الربع الأول (Q1) من عام 2026. وتعد هذه الفترة حاسمة لأنها تمثل ذروة أزمة نقطتي الاختناق المزدوجة عقب التصعيدات البحرية في 28 فبراير في مضيق هرمز واستمرار التقلب في البحر الأحمر.

نضج سياسات رؤية: 2030 تلتقط الدراسة لحظة زمنية فريدة انتقلت فيها متطلبات LCGPA وحوافز GSCRI من مرحلة «التخطيط» إلى مرحلة «التنفيذ والإلزام». وتعكس البيانات التي تُجمع خلال هذه الفترة ردود أفعال تشغيلية فورية بدلاً من اتجاهات تاريخية طويلة الأجل.

تحليل اللقطة الراهنة: نظراً إلى أن الوضع الجيوسياسي في عام 2026 يتطور أسبوعياً، فإن النتائج تمثل «لقطة استراتيجية». «وعلى الرغم من أن النتائج توفر صدقاً عالياً في الوقت الحقيقي، فإنها قد تكون عرضة للتغير إذا استقرت الممرات البحرية أو صدرت تعديلات جديدة على الاستراتيجية الوطنية للصناعة في النصف الثاني من العام.

المراجع

المراجع الأساسية لمراجعة الأدبيات

- Al-Sudairi, A., & Roberts, M. (2024). Strategic resilience: Adaptation strategies for Saudi petrochemical firms during Strait of Hormuz volatility. *Journal of Middle East Logistics and Strategy*, 14(2), 112–130.
- Bin Mahfouz, S. (2025). The institutional influence of Vision 2030 on supply chain localization: A structural equation modeling approach. *International Journal of Saudi Industrial Management*, 9(3), 204–225.
- Thompson, L., & Al-Otaibi, F. (2025). Deep localization in the Saudi Electric Vehicle (EV) ecosystem: Strategic resilience in high-tech manufacturing. *Automotive Supply Chain Review*, 11(1), 88–105.
- Al-Mahmoud, A. (2025). AI-driven supply chain visibility: Transforming Saudi logistics in the 2026 geopolitical era. *Logistics Technology & Innovation*, 7(4), 156–172.
- KAUST & KPMG. (2024). SME Capacity and Structural Barriers to Localization: A 2024 Report on the Saudi Industrial Sector. Riyadh: Joint Industrial Research Press.

المقالات في المجلات العلمية

- Li, X., & Chen, J. (2025). Assessing the port resilience under the Red Sea crisis: A machine learning approach. *Transport Policy*, 142, 112-125. [Link](#)
- Alsalem, M. (2025). The role of Vision 2030 in transforming Saudi Arabia's logistics sector: A qualitative approach. *Journal of Supply Chain Management and Logistics*, 11(1), 45-62. [Link](#)
- Martínez-Moya, J., & Feo, M. (2025). Container port competitiveness amid disruptions: Insights from the Red Sea crisis rerouting. *Journal of Transport Geography*, 118, 103-115. [Link](#)
- Mofijur, M., et al. (2024). An assessment of the Saudi Arabian automotive industry model: Localization and Industry 4.0. *Sustainability*, 16(12), 5096. [Link](#)

- Al-Saadi, A., & Roberts, M. (2024). The impact of the Red Sea crisis on global shipping and strategic supply chain management. *Iconic Research and Engineering Journals*, 9(4), 586-594. [Link](#)
- Attia, A. (2023). Supply chain management and firm performance in Saudi Arabia: A conceptual model based on dynamic capabilities. *International Journal of Production Research*, 61(12), 4012-4028.
- Ivanov, D., & Dolgui, A. (2021). A digital supply chain twin for managing the disruption risks and resilience in the era of Industry 4.0. *Production Planning & Control*, 32(9), 775-788.
- Wieland, A., & Durach, C. F. (2021). Two sides of the same coin: Efficiency and resilience in supply chain management. *Journal of Business Logistics*, 42(1), 26-31

التقارير الحكومية والمؤسسية

- UNCTAD. (2025). *Review of Maritime Transport 2025: Navigating Geopolitical/Disruptions in the Red Sea and Suez Canal*. Geneva: United Nations. [Link](#)
- Local Content and Government Procurement Authority (LCGPA). (2025). *Annual Report 2024: Expanding the Mandatory National Product List*. Riyadh: LCGPA. [Link](#)
- Vision 2030 Office. (2025). *Annual Report 2024: Achieving Strategic Milestones*. Riyadh. [Link](#)
- National Industrial Development and Logistics Program (NIDLP). (2024). *Annual Report 2024: Strengthening Global Connectivity and Local Content*. Riyadh. [Link](#)
- Saudi Industrial Development Fund (SIDF). (2024). *Building Resilience: Localization and Supply Chain Report*. Riyadh. [Link](#)
- Strategic Gears. (2024). *Local Content Report: Implementation and Impact on the Saudi Private Sector*. Riyadh.
- Ministry of Industry and Mineral Resources. (2022). *National Industrial Strategy (NIS): Transforming Saudi Arabia into a Leading Industrial Powerhouse*. Riyadh. [Link](#)

- Ministry of Investment (MISA). (2022). *Global Supply Chain Resilience Initiative (GSCRI): Investment Guidelines and Incentives*. Riyadh. [Link](#)